مؤتمر الذهب الأصفر.. بدءاً من ٢٦ الشهر الجاري ٤٤ مركزاً لاستلام المحصول

عرنوس: لاستلام كل حبة قمح وتقديم جميع التسهيلات

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: تأمين المحروقات للحصادات والآليات الناقلة للأقماح

هناء غانم

خرج المؤتمر السنوي للحبوب الذي عقد أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس بالعديد من التوصيات تركزت في مجملها على ضرورة استلام كامل محصول القمح من الفلاحين للموسم الزراعي الحالي، وتقديم كل التسهيلات المتاحة للفلاح من مراكز الحبوب لتسهيل عمليات استلام القمح بيسر، بشكل فوري ومن دون أي تأخير.

ووجه رئيس مجلس الوزراء الجهات المعنية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لاستلام كل حبة قمح منتجة وتقديم جميع التسهيلات، مؤكداً أن الزراعة شكلت العنوان الأساسي للعمل الحكومي خلال الفترات الماضية، واصفاً الاجتماع بأنه من الاجتماعات المهمة لأنه يضم جميع الجهات المعنية بملف القمح من الحكومة والاتحادات والنقابات بهدف مناقشة التحضيرات والاستعدادات لاستجرار محصول القمح من الفلاحين.

وأشار عرنوس إلى أنه تم التنسيق الكامل مع الاتحاد العام للفلاحين واتحاد غرف الزراعة وكل المفاصل الفاعلة في القطاع الزراعي لتأمين كل مستلزمات الإنتاج، وتم اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتذليل الصعوبات وتسهيل عمليات استجرار المحصول، منوهاً بأن استجرار أكبر كميات من محصول القمح يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي ونسعى أن يكون موسم حصاد القمح لهذا العام أفضل من الماضي.

وأشار إلى أن الجهات الحكومية المعنية تبذل جهوداً مضاعفة واستكمال التحضيرات والاستعدادات لاستجرار المحصول والاستعداد لتقديم المؤازرة والدعم في هذا المجال، مبيناً أن هناك توافقاً بين الحكومة واتحاد الفلاحين بخصوص سعر شراء محصول القمح من الفلاحين بما يساهم في تأمين دخل مناسب لهم.

الذهب الأصفر

بدوره وزير الزراعة محمد حسان قطنا قال: إن المؤتمر يعقد سنوياً لتحديد أسس استلام محصول «الذهب الأصفر» الذي يعتبر أحد أهم محاصيل الأمن الغذائي الرئيسة في سورية، مضيفاً: خرج المؤتمر بجملة من القرارات تؤكد على أن يتم استلام المحصول في مراكز الاستلام التابعة للمؤسسة العامة للحبوب بسعر ٥٥٠٠ ليرة سورية لمحصول القمح وفق المواصفات القياسية المعتمدة لدى وزارة التجارة الداخلية، كما قرر استلام محصول الشعير في مراكز المؤسسة العامة للأعلاف بسعر ٣٠٠٠ ليرة سورية.. وسيتم بذات التاريخ استلام نحو ١٠٠ ألف طن كمخزون إستراتيجي لتأمين احتياجات المؤسسة وتوفير الأعلاف للمربين.

وأشار الوزير إلى أنه تمت مناقشة كافة السبل اللازمة لتوفير فرص تسويق المحصول وزيادة الحمولات المحورية للسيارات الشاحنة بتأمين أعياس الخيش اللازمة للتسويق وتشجيع تسليم الدوكما لأن ذلك يوفر على الفلاحين الوقت والجهد والمال وضرورة تسديد قيم المحاصيل فور تسليمها للمؤسسة العامة للحبوب أو مؤسسة الأعلاف..

كميات متوقعة

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام السورية للحبوب سامي غسان هليل أن المؤسسة قامت بكل الاستعدادات لاستقبال موسم الشراء ٢٠٢٤ وفتح جميع مراكز الاستلام البالغة ٤٤ مركزاً موزعة في كل محافظات القطر جاهزة لاستقبال الأقماح الموردة إليها بشكل مشول (ضمن أعياس) أو الكميات الموردة بشكل دوكما وفقاً إلى أن الكميات المتوقع استلامها لهذا الموسم نحو ٧٠٠ ألف طن في كل فروع المؤسسة.

وأضاف: إن الاستلام سيكون في جميع المحافظات طوال فترة استلام محصول القمح، وأنه تم تزويد المراكز بكل الاحتياجات للعمل بأقصى طاقة. والعمل على تنظيم دورات فنية محاسبية على مستوى كافة مراكز فروع المؤسسة الجديدة وفتح المراكز بشكل مبكر عن السنوات السابقة لخبط الأعياس الجديدة والصلاحة لتعبئة القمح في المنتجين إضافة إلى تجهيز وتعظيم كافة السعات التخزينية من صوامع إسمنتية بطاقة ١,٢ مليون طن والصوبيعات المعدنية بطاقة ١٣٥ ألف طن لتخزين القمح الوارد بشكل دوكما وكذلك المستودعات بطاقة ٤٣٥ ألف طن لتخزين القمح الوارد بشكل مشول.

وأشار إلى أنه يتم العمل على تجهيز ومعايرة كل القياس الأرضية والروافع الهيدروليكية وكاميرات المراقبة لهذه القياسين وتأمين كل مستلزمات الإنتاج والتخزين من رقائق بلاستيكية وشوادر تعليم. كذلك تجهيز برامج قوائم الشراء إلكترونياً ليتم إنجاز صرف قيمة المستحقات للفلاحين بشكل سريع عن طريق المصرف الزراعي التعاوني.

ولفت إلى أنه تم العمل على تجهيز مركز البوكمال بمحافظة دير الزور ومركز خان شيخون بمحافظة إدلب بألواح الطاقة الشمسية لتأمين استمرارية العمل دون توقف على ضوء ما تم إنجازه.

وذكر مدير عام المؤسسة أنه تم العمل على فرز الأكياس المفرغة الموجودة في فرعي حمص وحلب من اللجان المشكلة لهذا الغرض للاستفادة من الأكياس الصالحة منها لتعبئة القمح والنخالة الناتجة عن طحن الأقماح لما في ذلك من توفير للمال العام لكون مادة أكياس الخيش يتم استيرادها حصراً من الخارج وبالتالي توفير القطع الأجنبي اللازم لها.

وبين أن التسهيلات المقدمة من المؤسسة لضمان تسليم الأقماح من الفلاحين هي اعتماد مبدأ الدور المسبق في كل مراكز الشراء إضافة إلى استقبال كل الآليات والجرارات أياً كانت حمولتها ولو كانت الآلية تحوي ذمة صغيرة لأحد المنتجين وكذلك استقبال كامل الإنتاج من الفلاحين كما يتم فتح باب مراكز المؤسسة لاستقبال الأقماح الموردة إليها من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساء والأهم تسليم الفلاحين إنتاجهم في أي مركز يرغبون به ضمن المحافظة الواحدة.

تجاوب حكومي

رئيس اتحاد الفلاحين أحمد صالح إبراهيم قال: لـ«الوطن» كان هناك تجاوب حكومي هذا العام لتلافي كل الأخطاء والهفوات التي حدثت في الموسم الماضي لاستلام الحبوب.

وأكد أن المؤتمر السنوي للحبوب هذا العام اتخذ العديد من الخطوات المهمة التي طالب بها اتحاد الفلاحين ووافقت عليها الحكومة لجهة تسديد كافة قيم المحصول للفلاح دفعة واحدة من دون تقسيط إضافة إلى تسهيل مرور الآليات الناقلة لمحصول القمح بيسر وسلاسة من دون أي اعتراض من أحد كذلك تمت الموافقة على تأمين المحروقات للآليات والحصادات الناقلة للأقماح إضافة لغيرها من الأمور ولاسيما إعطاء ثمن أعياس الخيش بشكل قرض وبكفالة الاتحاد العام للفلاحين مطمئناً الفلاح بأن الأمور هذا العام ستكون أفضل من العام الماضي بكثير كما وجهت الحكومة كل الجهات والوزارات المعنية بتقديم وتسهيل كل الإجراءات لتسليم المحصول واستلام قيم محاصيلهم..

ولدى سؤاله هل هناك مكافأة للفلاحين بعد تسليم المحصول أكد أننا كنا نأمل ذلك لكن الحكومة كانت قد حددت السعر النهائي لكيلو غرام القمح بعد دراسة كل التكاليف مؤكداً أنه لا يوجد أي مكافأة للفلاح هذا العام باعتبار أن السعر مجزٍ.

بدوره أكد محافظ الحسكة لؤي صيوح أن المؤتمر جاء إيجابياً وبناء في مجمل المقترحات والطروحات التي تتم عن حرص واهتمام ومسؤولية من الجميع.. حيث شدد رئيس الحكومة على ضرورة الأخذ بكل التوصيات الناتجة عن المؤتمر واستلام كامل موسم القمح لأن الأسعار مجزية وحيث يكون الاستلام مباشراً من الفلاحين ورفض رفضاً قاطعاً أي تبرير لعدم استلام كامل موسم وتقديم كافة التسهيلات المتاحة للفلاح من خلال استلام المحصول في مراكز مؤسسة الحبوب.

وأشار المحافظ إلى الموضوع الأهم الذي تناولته الحكومة خلال الاجتماع وهو تسليم الأموال للفلاح والتأكيد على وزارة المالية ومصرف سورية المركزي بالتعاون مع المصرف الزراعي لإيلاء هذا الموضوع الأهمية القصوى وتسليم الفلاحين قيم المحصول فوراً.

صرف قيم الحبوب

وفي السياق ذاته أكد مدير عام المصرف الزراعي التعاوني أحمد الزهري في تصريح لـ«الوطن» أن المصرف بكل فروعه جاهز لصرف قيم الحبوب للفلاحين على غرار السنوات السابقة وخلال ٤٨ ساعة بمجرد وصول قوائم الشراء من السورية للحبوب موضحاً أن المؤسسة اليوم طلبت سلفة مقدارها ٤ آلاف مليار ليرة كمبلغ أولي لصرف قيم الحبوب مؤكداً أن هذه السلفة قابلة للزيادة والنقصان في ضوء الكمية المسلمة من الحبوب مبيناً أن هذه السلفة تمنح بقرارات مجلس النقد والتسليف.

رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد الكشتو قال لـ«الوطن»: إن الحوار كان نوعياً وإيجابياً هذا العام من كل الجهات حيث تم الاتفاق على تذليل جميع الصعوبات لتسهيل عمليات تسويق الأقماح مبيناً أن التقديرات الأولية مبشرة للمحصول الحالي والسعر مقبول للجميع.

نقيب المهندسين الزراعيين في سورية عبد الكافي الخلف أوضح لـ«الوطن» أن الاجتماع كان نوعياً حيث تم الاتفاق بين كل الجهات المعنية على تسهيل وتبسيط عملية تسويق محصول القمح على أكمل وجه مشيراً إلى أن العمل وضع كافة الخدمات في كل محافظة في خدمة الفلاحين لتسهيل عمليات التسويق وتخصيص الكتل المالية من المصرف الزراعي..

قرارات المؤتمر

وأقر المؤتمر السنوي للحبوب حزمة من الإجراءات والقرارات لتأمين استلام موسم القمح من الفلاحين، وتم التأكيد على الوزارات والجهات المعنية بتقديم التسهيلات اللازمة لاستلام أكبر كمية ممكنة من المحصول.

وتضمنت الإجراءات فتح كافة مراكز الاستلام البالغة ٤٤ مركزاً في جميع المحافظات يوم الـ٢٦ من شهر أيار الجاري من الساعة السابعة صباحاً وحتى الثامنة مساءً طوال فترة استلام المحصول، وتزويد المراكز بكل الاحتياجات للعمل بأقصى طاقة، مع تأمين متطلبات استلام المحصول بدءاً من الحصاد وأماكن التخزين والمحروقات وآليات النقل والحصادات.

ووافق المؤتمر على تأمين التمويل اللازم لتمويل شراء موسم القمح بمبلغ ٤٠٠٠ مليار ليرة سورية مبدئياً منعاً لأي تأخير في تسديد ثمن الأقماح للفلاحين، وتسهيل عمليات تحويل الأثمان إلى الفلاحين عبر الحسابات المصرفية.

وحدد المؤتمر نسبة الأجرام والشوائب بـ٢٣ بالمئة، ووافق على استلام الكميات الدوكما من الفلاحين وتأمين أعياس الخيش اللازمة لذلك، واستثناء السيارات الناقلة للحبوب من الحمولات المحورية على الطرق الرئيسية بنسبة ٢٥ بالمئة، والسماح بنقل القمح والشعير والتين ضمن المحافظة الواحدة من خلال شهادة المنشأ فقط على أن يتم إحضار وثيقة نقل في حال نقل المحصول بين المحافظات.

كما وافق المجتمعون على تشكيل لجنة مراقبة مركزية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ولجان مراقبة فرعية بالمحافظات لمراقبة عمليات الاستلام وضمان معالجة أي صعوبات بشكل مباشر.

ومن الجدير ذكره أنه وخلال الاجتماع استعرض المجتمعون مذكرة وزارة الزراعة حول واقع محصول القمح للموسم الحالي وتقديرات الإنتاج، كما تم استعراض مذكرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بخصوص استعدادات المؤسسة السورية للحبوب لاستلام محصول القمح.

وكان مجلس الوزراء حدد خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ نيسان الماضي سعر شراء كيلو القمح من الفلاحين في خدمة الفلاحين لتسهيل عمليات التسويق وتخصيص الكتل المالية من المصرف الزراعي..

حديث في البيت الداخلي للصناعة.. بنك معلومات وأتمتة السجلات الصناعية

جوخدار لـ«الوطن»: الهدف تبسيط الإجراءات ونعمل للانتهاء من إنجاز السجل خلال أشهر

رامز محفوظ

قال وزير الصناعة عبد القادر جوخدار في تصريح لـ«الوطن»: تتابع وزارة الصناعة موضوع السجل الصناعي وتوجد مديريات صناعة على مستوى الوزارة تتابع عمل الصناعيين في المدن والمناطق الصناعية من أجل تنسيق العمل ومعرفة واقع الصناعيين وأوضاعهم في منشآتهم والتبدلات التي تطرأ على هذه المنشآت الصناعية من حيث التوسع بها وإضافة نشاطات إلى هذه المنشآت وتتابع أتمتة السجل الصناعي للصناعيين.

ولفت جوخدار إلى أنه من خلال الأتمتة للسجل الصناعي سيكون من السهل لوزارة الصناعة الولوج إلى مديريات الصناعة والأجهزة الحاسوبية فيها وبالتالي الحصول على أي معلومة تخص الصناعيين والهدف الأساسي من ذلك تبسيط الإجراءات.

وقال الوزير: ومن خلال بنك المعلومات نستطيع الحصول على مؤشرات الزيادة في التوسع في المنشآت الصناعية سواء في النشاط الكيميائي أم الغذائي أو الهندسي أو النسيجي وغيره من النشاطات الأخرى، كما أنه يمكن من خلال بنك المعلومات الحصول على معلومات إحصائية تساعدنا في اتخاذ القرار.

وأضاف: بدأنا في وزارة الصناعة عملياً بالعمل على موضوع أتمتة السجل الصناعي ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من إنجازه قبل نهاية العام الجاري، مشيراً إلى أن الهدف من الاجتماع الذي عقدناه أمس تتبع عملية إدخال البيانات للسجل الصناعي بشكل مؤتمت واطلعنا على واقع الدعم اللوجستي المقدم لمديريات الصناعة وما تحتاجه من أجل السرعة في إنجاز مشروع أتمتة السجل الصناعي.

وختم بالقول: إن الوزارة تتابع من خلال فريق المعلوماتية الموجود في وزارة الصناعة المسؤول عن أتمتة السجل الصناعي، كما تتابع مع مديريات الصناعة للتغلب على كل الصعوبات التي تواجه عملية الأتمتة سواء أكانت لوجستية أم برمجية ونعمل على تأمين كل الدعم اللوجستي من أجهزة حاسوبية وأجهزة ماسح ضوئي ويتم التواصل مع مديريات الصناعة للانتهاء من إنجاز هذا السجل خلال الأشهر القادمة وحصراً سيتم إنجازه قبل نهاية العام الجاري.

وعقد أمس اجتماع برئاسة وزير الصناعة وحضور مديري الصناعة في المحافظات والمدن الصناعية، لتتبع وتقييم مراحل تنفيذ مشروع أتمتة السجل الصناعي.

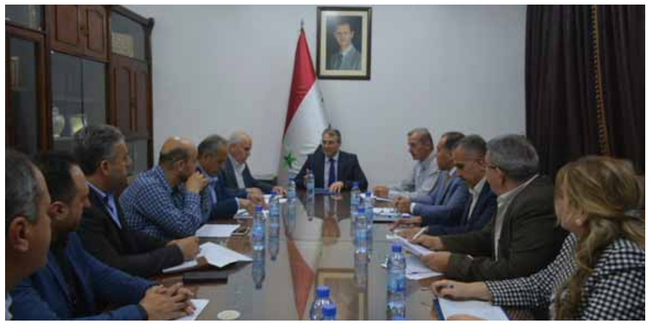

ويهدف المشروع إلى تطوير منظومة متكاملة تربط الجهات التابعة لوزارة الصناعة ومديريات الصناعة، ورفع كفاءة العمل وتنظيم إجراءاته، وزيادة الموثوقية في البيانات المدخلة والمستخرجة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للصناعيين كأحد المشروعات الإستراتيجية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية.

وتم خلال الاجتماع تتبع مراحل التنفيذ في مديريات الصناعة ومناقشة التفاصيل المتعلقة بالسجل الصناعي والتأكيد على ضرورة تحديد المتطلبات الوظيفية بشكل دقيق لتجاوز المعوقات الفنية واللوجستية استعداداً لإطلاق السجل الصناعي المؤتمت وخدماته.

وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أكد أهمية مشروع أتمتة السجل الصناعي كأحد بنوك المعلومات الوطنية والذي يسهم بفاعلية بعملية صنع القرار في القطاع الصناعي من خلال توفير المعلومات والمؤشرات والتقارير الإحصائية اللازمة التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

وكانت وزارة الصناعة قد قامت بتشكيل فريق عمل لمتابعة تخطيط وتنفيذ مشروع أتمتة السجل الصناعي، وتم عقد سلسلة من الاجتماعات لمناقشة التفاصيل الفنية والمتطلبات الوظيفية للمنظومة المتعلقة بالمشروع.

٦٠ ألف طلب.. دراسة ٢٤ ألفاً منها و١٠ آلاف تم تنفيذها

«التجاري السوري» يطلب من «الكهرباء» التريث في إرسال طلبات قروض الطاقات المتجددة لمدة شهر

عبد الهادي شباط

طلب المصرف التجاري السوري من صندوق دعم الطاقات المتجددة، رفع كفاءة الطاقة التريث في إرسال طلبات جديدة نظراً لحجم العمل الكبير وتراكم طلبات قروض الطاقة المتجددة لدى فروع المصرف التجاري من دون معالجة، وذلك لمدة شهر بدءاً من ١٢ الشهر الجاري (أيار) ريثما يتم الانتهاء من معالجة الطلبات لدى الفروع

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير في وزارة الكهرباء أنه تمت إحالة نحو ٢٤ ألف ملف (طلب) إلى المصارف لتمويل قروض الطاقة المتجددة حصة التجاري السوري منها ٦٠ بالمئة وذلك بناء على رغبة المستفيدين نظراً للتسهيلات التي يمنحها التجاري السوري في الضمانات وسقف التمويل وغيره، وأوضح المدير أن إجمالي عدد طلبات التمويل التي وصلت لصندوق الطاقات المتجددة تجاوز ٦٠ ألف طلب تمت معالجة ودراسة نحو ٢٤ ألف طلب منها وإحالتها للمصارف وتم تنفيذ نحو ١٠ آلاف طلب منها وهو ما يسمح في إنتاج نحو ١٨ ألف كيلو واط.

وكان الصندوق أوضح (في تصريح سابق) أن كلفة تنفيذ منظومة الطاقة المتجددة يتبدل تبعاً للأسعار الرائجة في السوق المحلية على حين يمكن للصندوق التمويل وتركيب منظومات طاقة متجددة للاستخدامات المنزلية حتى سعات ٥,٣ كيلو واط ساعي لكن ذلك يرفع من قيمة الكلفة.

واعتبر أن أكثر مشكلة تواجه عمل الصندوق هي حالة التضخم في أسعار مكونات منظومة الطاقة المتجددة مثل اللواقط الشمسية والبطاريات والكابلات وغيرها حيث كان مقدر مع بداية إحداث الصندوق أن يكون متوسط كلفة تنفيذ وتركيب المنظومة المنزلية بحدود ٦-٧ ملايين ليرة لكن هذا الرقم يفعل عامل التضخم تضاعف وهو ما يزيد من الكتلة المالية التي يحتاجها الصندوق.

وبيّن أن هناك تنسيقاً مع القطاع المصرفي ليكون هناك خيارات متعددة في التمويل إما من المصرف أو من موازنة الصندوق التي تعتمد على عدة مصادر في التمويل لكن بكل الأحوال يتحمل المصرف كل الأعباء المالية المترتبة على سعر الفائدة المطبقة في المصارف سواء العامة أم الخاصة حيث تم التوافق على منح التمويل للعاملين في الجهات العامة من المصارف الحكومية، في حين يتم التوجه في منح التمويل لغير العاملين إلى المصارف الخاصة وأنه تم تخصيص سلفة مالية للصندوق على حين عمل الصندوق إلى فتح حسابات في معظم المصارف العاملة في القطاع المصرفي والحكومي وتمت تغذية هذه الحسابات.

٣٢٣١ جمعية مشهرة أصبحت بعد الدمج ١٨٦٠

غربلة للجمعيات السكنية.. وإجراءات لإسقاط عضوية غير الفاعلة

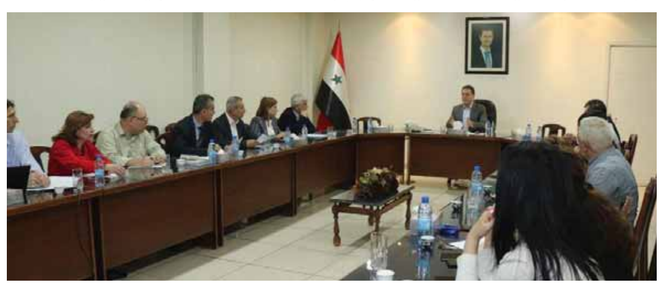

جلنار العلي

عقدت وزارة الأشغال العامة والإسكان يوم أمس اجتماعاً عرضت فيه عمل قطاع التعاون السكني للمديريات في كل المحافظات، وتقرير اجتماع هيئاته العامة للعام الحالي، وتفاصيل واقع الجمعيات خاصة بعد الإجراءات التي تم اتخاذها من الوزارة، إضافة لتبيان نتائج مشاريع الأتمتة الجاري العمل عليها لتطوير هذا القطاع.

وحول ذلك، بيّن مصدر في الوزارة في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الاجتماع جاء لمتابعة عمل قطاع التعاون السكني، ولاسيما بعد انتهاء المرحلة الانتخابية الخاصة بهيئات مجالس إدارة الجمعيات التعاونية السكنية التي بدأت مع بداية العام الجاري وانتهت في نهاية الشهر الرابع منه، لافتاً إلى أنه لوحظ من خلال البيانات المعروضة من مديريات التعاون السكني في جميع المحافظات، تحسن واضح بالبنية التنظيمية للقطاع تحقق من خلال الالتزام باجتماع الهيئات العامة وانتخاب مجالس الإدارة وفق القوانين، كما لوحظ انخفاض عدد الجمعيات غير الفاعلة والمتعثرة، وقد تم حصر الجمعيات الفاعلة التي لديها مشاريع على أرض الواقع.

وبالعودة إلى مجريات الاجتماع، أكد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف، أهمية تتبع عمل قطاع التعاون السكني وتصويبه وتفعيل الجمعيات التعاونية السكنية ومساعدة المتعثرة منها التي لديها مشاريع من خلال دمجها مع الجمعيات الفاعلة وحل الصعوبات التي تواجهها، مشدداً على مديري التعاون السكني في المحافظات بجولة الجمعيات التي لم تعلن عن عقد مجالس هيئاتها، واتخاذ إجراء إسقاط العضوية وتشكيل مجلس إدارة مؤقت وحل الجمعية أو دمجها إذا لم تعقد مجالسها قبل نهاية الشهر السادس من العام الجاري.

وطلب الوزير من الحضور متابعة خطة العمل التي وضعتها الوزارة، ولاسيما نقل المساكن المنجزة وتوثيق الملكيات بالمصالح العقارية، على أن يكون الاجتماع القادم متابعة لعملهم وإجراءاتهم المتعلقة بخطة العمل والمقترحات التي تصب في خدمة تطوير قطاع التعاون السكني.

وتبين من خلال البيانات المعروضة بالاجتماع أن العدد الكلي للجمعيات المشهرة في كل المحافظات بلغ ٣٢٣١ جمعية، على حين بلغ إجمالي عدد الجمعيات بعد الدمج والحل ١٨٦٠ جمعية، ١٤٨١ جمعية منها فاعلة، كما تم الاطلاع على آخر ما تم التوصل إليه في مشاريع الأتمتة، حيث تم الانتهاء من إعداد دفاتر الشروط الفنية لأرشفة المديريات، ودفاتر الشروط الفنية لتطوير برنامج التعاون السكني، والدفاتر الخاصة بالتجهيزات الحاسوبية لعمل المديريات الفرعية على المنصة الداعمة لعمل مديرية التعاون السكني.

وحول خطة العمل القادمة، تم تأكيد الاستمرار في تحديث قانون التعاون السكني بمتابعة أتمتة ورقمنة عمل القطاع، وربط المديريات بالمحافظات مع المنصة الإلكترونية الداعمة، ومتابعة نقل المساكن المنجزة وتوثيق الملكيات بالمصالح العقارية ونقلها من السجل المؤقت إلى السجل الدائم، إضافة لمتابعة معالجة الجمعيات التي لم تعقد هيئاتها أو المتعثرة منها.